بيان

حول

"بناء نُظُم حماية اجتماعية شاملة في المنطقة العربية"

ملتقى المنطقة العربية
للحماية الإجتماعية

منبثق عن

الاجتماع التنسيقي (الشخصي-الافتراضي) حول «توسيع تغطية الحماية الاجتماعية في أوقات الأزمات: التحديات والفرص ومجالات التعاون»،

الذي نظمه

ملتقى المنطقة العربية للحماية الاجتماعية

وأقيم في

بيروت - لبنان وعبر الإنترنت

في 30 حزيران/يونيو 2022.

تمهيد

نحن المنظمات والأفراد الواردة أسماؤهم في نهاية هذا البيان،

بعد أن اجتمعنا في بيروت وعبر الإنترنت في 30 حزيران/يونيو 2022 للتّباحث في كيفية توسيع تغطية الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية في أوقات الأزمات،

وبعد أن ناقشنا الحاجة إلى تعاون أوثق لسد الفجوات في العمل من أجل نظم حماية اجتماعية أفضل في المنطقة، وبعد أن توصلنا إلى توافق واسع بشأن المفاهيم الرئيسية والمقاربات والأسس العلمية/النظرية والأولويات،

نعيد التأكيد على مضمون بيان المنتدى الوزاري حول «مستقبل الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية: بناء رؤية لواقع ما بعد كوفيد19-» الذي تم تبنيه في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، ونسعى إلى البناء عليه واستخدامه لمساءلة الحكومات الموقعة عليه والمسؤولة عن تطبيقه،

كما نؤكد اعتمادنا توصية منظمة العمل الدولية بشأن أرضيات الحماية الاجتماعية لعام 2012 (رقم 202) التي ترتكز على المبادئ المنصوص عليها في اتفاقية منظمة العمل الدولية للضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) لعام 1952 (رقم 102)،

نقر بما يلي:

من نحن

المبدأ الأول

نحن جماعة تمرّس ومعرفة تعمل على الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية؛ وهي جماعة منبثقة عن المجموعات الموجودة حاليا وتسعى لتطويرها وتقويتها وتوسيع قاعدتها؛ جماعة ذات رؤية منسقة وتحاول جاهداً لتحويل ازدواجية الجهود إلى حوار وتبادل وشراكات وتعاون من أجل توحيد القوى وإحداث تأثير أقوى، ومن ثم تحقيق أهدافنا المشتركة المنشودة في نهاية المطاف.

المبدأ الثاني

تتمثل مهمتنا المشتركة بوصفنا جماعة ممارسة ومعرفة في:

- إنتاج ونشر المعرفة حول الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية؛ على أن تكون هذه المعرفة قائمة على الأدلة العلمية وموجهة في نفس الوقت نحو تغيير السياسات العامة؛ وأن تكون معرفة منتجة محلياً ونابعة من أرض واقع السياقات قيد الدرس، ويعتمد إنتاجُها على منهجية متنوعة ومتعددة التخصصات وعلى مقاربة متعددة اللغات.

- تأييد ومناصرة نتائج البحوث وما يترتب عليها من توصيات سياساتية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية عبر قنوات التأييد والمناصرة القائمة وكذلك الجديدة/المبتكرة منها.

- الاستفادة من التلاقح المتبادل بين المناطق الجغرافية المختلفة، بما في ذلك بين بلدان الجنوب وبين الجنوب والشمال وكذلك بين بلدان الشمال، ومن آليات المناصرة الدولية مثل تلك التي توفرها المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية والإقليمية.

- تعريف الجمهور العام بحقوقهم ومفاهيم الحماية الاجتماعية، وهو ما يتمثل في رفع وعيهم وبناء قدراتهم وخلق لديهم مجموعة واضحة من المطالب المتعلقة بالحماية الاجتماعية، مما يساهم في تشكيل الرأي العام وتعزيز السردية العامة في هذا الصدد.

- حشد الحركات الاجتماعية والنقابات العمالية والاتحادات التجارية والأحزاب السياسية والعمل الجماعي على نطاق أوسع بشأن القضايا المتعلقة بإصلاحات الحماية الاجتماعية. ويشمل ذلك زيادة الوعي وبناء قدرات الناشطين المجتمعيين الشباب والباحثين ومنظمات المجتمع المدني، لا سيّما الصغيرة/القاعدية منها، وتزويدهم بنتائج البحوث والتوصيات السياساتية.

المبدأ الثالث

تعمل جماعة التمرّس والمعرفة الخاصة بنا وفقاً للركائز الأساسية التالية:

- نلتزم بالمشاركة في مساحة مستمرة للحوار في ما بيننا – سواء عبر الإنترنيت أو شخصياً - من أجل تبادل الأفكار ونتائج البحوث والتطورات والتحديات والأولويات والفرص وقصص النجاح والدروس المستفادة وأفضل الممارسات.

- نوافق على البناء على هذا البيان من أجل التلاقي - إلى أقصى حد ممكن - تجاه سردية وخطاب وفهم وقضية وتحليل مشتركين، مع احترام هويات وآراء بعضنا البعض والاستفادة من القيمة التي يضيفها اختلافنا.

- ندرك أهمية الاستفادة من اختلافاتنا في ما يتعلق بأساليب البحث والتخصصات والمقاربات ووجهات النظر والأيديولوجيات والطرق المتنوعة لممارسة أعمالنا، في تعزيز تكاملنا.

- اخترنا آلية تنسيق لا مركزية وأفقية ومرنة للسماح بالاستقلالية والاستباقية، مع إدراكنا للاعتماد المتبادل بين منظماتنا. يمكن أن يتطور مستوى نضجنا الهيكلي مع تقدم الوقت بناءً على الأفق المتوقعة من قبل الغالبية العظمى لأعضاء جماعتنا.

- نتفهم أهمية الثقة والشفافية وتقسيم الأدوار ومراحل تطورنا كجماعة واحترام وكالات وامتيازات ومجالات تخصص بعضنا البعض من أجل استدامة شراكتنا.

- نؤكد أن هدفنا المشترك هو محور شراكتنا وليس أي فرد/منظمة منا، وأنه لا ينبغي لأحد التحدث نيابة عن الآخر، ولا ينبغي لأحد أن يعيق تقدم عمل الجماعة.

أجندتنا حول الحماية الاجتماعية

المبدأ الرابع

إن مقاربتنا للحماية الاجتماعية قائمة على مبادئ حقوق الإنسان. لذلك، فإننا نعتبر الحماية الاجتماعية المسؤولية الرئيسية للدولة، ومظهراً من مظاهر العقود الاجتماعية التي تربط المواطنين والمقيمين بدوهم. وعليه، فنحن نرفض نهج المساعدات الإنسانية إزاء الحماية الاجتماعية الذي يعتبر الأخيرة آلية مساعدة أو خدمة في المقام الأول، ممّا يعني أنه لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة للسكان. ونصرّ على أنه من واجب جميع الجهات الفاعلة التي تقدم المساعدات الإنسانية في أوقات الأزمات والطوارئ، ولا سيما المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والدولية ووكالات الأمم المتحدة والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر، فضلاً عن الجهات الفاعلة الخاصة والقطاع الخاص، ضمان أن تكون المساعدات التي يقدمونها مكملة لمخططات الحماية الاجتماعية القائمة، وأن تندمج معها تماماً حيثما أمكن، وأن تشمل المستفيدين المستبعدين من مخططات الحماية الاجتماعية القائمة. وندرك أيضاً أن لمقدمي الخدمات الإنسانية دوراً في الدعوة إلى توفير حماية اجتماعية شاملة تستند إلى مبادئ حقوق الإنسان، عندما تكون غير قادرة على تطبيق نموذج تدخلاتها كما ندعو له.

المبدأ الخامس

نتطلع إلى أنظمة حماية اجتماعية شاملة مع أرضيات حماية اجتماعية توفر ضمانات أساسية للأمان الاجتماعي لجميع المقيمين، وليس للمواطنين فقط، بغض النظر عما إذا كان بإمكانهم المساهمة أم لا [التغطية الأفقية]. تسعى هذه الضمانات - كحد أدنى - إلى تأمين حصول جميع الأشخاص، بما فيهم المحتاجين، على الرعاية الصحية الأساسية وتأمين الدخل الأساسي خلال كافة مراحل حياتهم، واللذين يكفلان معاً الوصول الفعال إلى السلع والخدمات التي تعد ضرورية. يتوفر عنصر ضمان الدخل في أرضيات الحماية الاجتماعية من خلال المنح الاجتماعية لجميع الأشخاص الذين يواجهون طوارئ أثناء دورة الحياة مثل الأطفال ومن هم في سن العمل وكبار السن، فضلاً عن أولئك الذين يواجهون مخاطر اجتماعية مختلفة ويعانون من التهميش والهشاشة الاجتماعيين. يجب أن تكون أرضيات الحماية الاجتماعية، التي لا تنطوي في معظمها على اشتراكات أو مساهمات، مصحوبة بالتأمين الاجتماعي الإلزامي ومزايا الضمان الاجتماعي ذات المستويات الآمنة لأولئك الذين يمكنهم المساهمة، وبتأمين اختياري/طوعي بمستويات أمان أعلى بموجب اللوائح الحكومية لمن يحتاجون إليه ويستطيعون تحمل تكلفته [التغطية العمودية].

المبدأ السادس

ندعو إلى إنشاء أنظمة حماية اجتماعية فعالة وشاملة ومستدامة؛ ومن أجل ذلك، تحتاج دولنا إلى تجديد أنظمتنا الحالية لكي تتمكن من بناء بنية تحتية صلبة (قانونية، ومؤسساتية، وبرنامجية، إلخ) تسمح لنا بتوسيع الحماية الاجتماعية لتشمل المهمشين والمتخلفين عن الركب، سواء أكان ذلك بسبب نقص البيانات (البيانات الكلية أو الجزئية المصنفة، وبيانات التعداد السكاني، والسجلات الاجتماعية الموحدة) أو التهميش والاستبعاد في أنظمة التسليم/التوصيل أو الاستبعاد المتعمّد من الأطر القانونية أو حق الاستبعاد الذاتي. فغالباً ما يؤثر الاستبعاد على الأشكال النموذجية للضعف والهشاشة الاجتماعيين، والأشكال الجديدة منهما أو الأشكال التي تنشأ مع أزمات معينة، وكذلك الأشكال غير المرئية من الهشاشة والتي يمكن أن نجدها في مختلف النظم البيئية المهمشة/النائية في بلداننا.

المبدأ السابع

نؤمن بأن أنظمة الحماية الاجتماعية ليست كافية في حد ذاتها لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية. نحن بحاجة إلى نماذج اقتصادية وتنموية جديدة/بديلة تلتزم بجميع ركائز وأهداف أجندة 2030/أهداف التنمية المستدامة للعام 2030، حيث تكون جميع السياسات العامة والأطر القانونية عادلة وتستجيب لمختلف أشكال الهشاشة الاجتماعية. وعندئذ فقط يمكن لأنظمة الحماية الاجتماعية التي ننشدها أن تكون متكاملة بما فيه الكفاية، وبالتالي فعالة. ويجب أيضاً التفكير في الحماية الاجتماعية في ضوء جميع ركائز/أهداف الأجندة التنموية.

المبدأ الثامن

يمكن للبرامج الرامية إلى خلق فرص العمل وتنشيط العمالة وبرامج شبكة الأمان الاجتماعي مثل التحويلات النقدية، والمساعدات الغذائية، والتبرعات العينية، بدورها، أن تكون مكمّلة فقط لأنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة التي نطمح إليها، لا سيما في أوقات الأزمات، لمساعدة أولئك الأكثر تضرراً على التكيّف بسرعة أكبر إلى أن تحدث التعديلات في الأسعار والأجور.

المبدأ التاسع

يجب أن يتم تمويل أنظمة الحماية الاجتماعية المنشودة أساساً من خلال إعادة التوزيع الداخلي للثروة والموارد العامة بدلاً من مجرد الاكتفاء بالديون السيادية أو أن تكون هي المصدر الرئيسي للتمويل، سواء أكانت خارجية أم حتى محلية. وعندما يكون الدَين ضرورياً، يجب أن يضمن هيكله ما يلي: 1) التوزيع العادل والتدريجي لعبء الديون بين مختلف الطبقات الاجتماعية/فئات الدخل؛ 2) ألا يكون معسراً أو ممتداً إلى حد كبير بين الأجيال؛ 3) وألا يعيق الاستدامة المالية العامة. بعبارة أخرى، نحتاج إلى اعتماد مخططات تمويلية تلتزم بمبادئ فعالية التنمية وتتفق مع هذا البيان بشأن «برنامج عمل أديس أبابا» لتمويل التنمية.

- تتضمن خيارات التمويل، بحسب السياق المعني، ما يلي: إعادة تخصيص النفقات العامة أو إعادة ترتيب أولوياتها أو ترشيدها، وزيادة الإيرادات الضريبية تدريجياً للمخططات الممولة من الحكومة/الضرائب، واعتماد تخفيضات أصول الديون أو فوائد الديون، وما إلى ذلك.

- قبل إعادة توزيع الموارد المالية العامة، يمكن زيادة حجم هذه الموارد أولا بفرض ضرائب على بعض أشكال الثروة الشخصية وبعض الشركات الكبرى غير الخاضعة للضريبة (مثل ضريبة الأرباح الرأسمالية والضريبة العقارية) وكذلك من خلال وقف التدفقات المالية غير المشروعة والاحتيال على الضرائب وتجنبها والتهرب من دفعها وآليات تحصيل الضرائب الضعيفة والحوافز الضريبية غير الضرورية واختلاس الموارد العامة وتبديدها بسبب الفساد.

- تمويل الضمان الاجتماعي الشامل ليغطي الجميع دون استثناء هو عملية تنقسم إلى شطرين: 1) المخططات غير القائمة على الاشتراكات/الممولة من الضرائب التي تسمح بإدماج العاطلين عن العمل، وشرائح السكان الأكثر فقراً، والعمالة غير الرسمية، واللاجئين، وغيرهم؛ 2) الإيرادات القائمة على الاشتراكات، على غرار نموذج «دولة الرفاه» لإعادة التوزيع الداخلي للثروة بين السكان الذين يعيشون حالياً، حيث يساهم العاملون في تمويل العاطلين عن العمل، ويساهم الأغنياء في تمويل الفقراء – وكلا الشطرين ينبثقان من مفهوم التمويل التضامني.

المبدأ العاشر

ثمة ضرورة للمزيد من الدراسات حول الاقتصاد السياسي للحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، وكيف يمكن سد الفجوة بين السياسات العامة والممارسات السياسية. إن التغيير الذي نطمح إليه على مستوى نظم الحماية الاجتماعية هو تغيير جذري لأنه ينطوي على إصلاحات هيكلية في النماذج الاقتصادية والتنموية وفي نهج الدول تجاه العدالة الاجتماعية. وبالتالي، فإن ما نهدف إليه يتطلب إحداث تغييرٍ سياسيٍّ جديٍّ مقترنٍ بإرادة سياسية لتحسين الوضع الراهن. وبما أن هذه المسيرة طموحة للغاية وطويلة الأجل، فنحن بحاجة إلى التفكير في كيفية إجراء الإصلاحات السياساتية اللازمة بشكل تدريجي واعتماد الخطوات الصغيرة ولكن المستدامة اللازمة على المدى القصير والمتوسط. والأسئلة التي تندرج تحت هذا الإطار تشمل ما يلي:

- هل التغيير ممكن بالفعل من الداخل؟
- ما هو دور المؤسسات المالية الدولية ومجتمع المانحين الدوليين في تعزيز التفاوتات السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة في بلداننا؟ وكيف نعزز المساءلة والشراكات بين هذه الجهات الفاعلة؟
- ما هو دور الدولة؟ - إسقاط تاريخي من الماضي إلى الحاضر. ماذا نريد من الدولة؟
- كيف نتغلب على حكوماتنا الضعيفة (حينما وجدت) والحوكمة الضعيفة والمؤسسات العامة الضعيفة من أجل تعزيز رؤيتنا الخاصة بأنظمة الحماية الاجتماعية العربية، وهي رؤية تتمحور حول الدولة وتقاد من قبلها ؟
- ما هي آليات وأطر التنفيذ الديمقراطية والتشاركية التي نحتاج إليها؟ وما هي آليات الشفافية والمساءلة، وعمليات المتابعة والرصد والتقييم، والتحولات نحو الحكومة الإلكترونية والحكومة المفتوحة التي نحتاج إليها؟
- ما هي الخطوط السياسية الحمراء التي تؤثر على قرارات دولنا في ما يتعلق بمن يجب تضمينه أم لا، وما هي أشكال الضمان الاجتماعي التي يجب تفعيلها أو إبقاؤها معطلة؟ وكيف يُمكن التغلب على هذه الخطوط الحمراء؟
- كيف تستبعد موازين القوى وديناميات السلطة الهيكلية المواطنين من العمليات الديمقراطية ومسارات صنع القرار؟ [تحليل متعدد الجوانب]
- ما هو الدور الذي تلعبه المحسوبية والأحزاب السياسية والمنظمات القائمة على أساس ديني؟ وكيف تمنع هذه الجهات/العناصر الحماية الاجتماعية من أن تكون قضية/مسألة عامة؟
- ما مدى ارتباط رؤيتنا للحماية الاجتماعية بالديمقراطية الاجتماعية، والمساومة السياسية والمنافسة، والسياسات التنازعية، ومفهوم السِلم الأهلي؟

المبدأ الحادي عشر

ثمة ضرورة للرجوع إلى ودراسة علم الاجتماع السياسي الذي بُنيت عليه تصورات الحماية الاجتماعية، وذلك من خلال:

- رصد وتوثيق وتحليل الحركات الاجتماعية/ الناشطية المجتمعية المتعلقة بالحماية الاجتماعية.
- العمل مع هذه الحركات الاجتماعية ودعمها وتعبئتها عند الإمكان، ومن ضمنها النقابات العمالية والاتحادات التجارية والأحزاب السياسية (التقليدية والبديلة/المستقلة منها).

- العمل مع «حلفاء المهمشين» وتعبئتهم، وتشكيل سردية مطلبية عامة ومساحة مستمرة للحوار ومنظومة للشراكة والتعاون.

- تعزيز الحق في الحشد والتنظيم، وتأسيس منظومة للعمل الجماعي على نطاق أوسع حيث تكون المجتمعات المتأثرة قادرة على التعبير عن نفسها مباشرة و قيادة الحركات الاجتماعية الشعبية/القاعدية.

- فهم كيفية الاستفادة من اللحظات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- فهم واقتراح سبل للتغلب على أدوات الثورة المضادة التي أدت إلى الانهيار الاجتماعي وما ينجم عنه من جمود اجتماعي عطل قدرة الشعوب على الاحتجاج في الدول العربية. وتشمل هذه الأدوات الاستراتيجيات غير المرئية والخبيثة التي تنتهجها الأنظمة الحاكمة والتي من غير الممكن الإشارة إليها ومعالجتها مباشرة.

- فهم الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام.

- دراسة طرق تسييس الشعوب وإعادة زمام السياسات إليهم حتى يصبحوا هم صانعي القرار ويقتصر دور الحكومات فقط على تنفيذ قراراتهم.

المبدأ الثاني عشر

ثمة ضرورة لسد الفجوة بين البحوث العلمية الأساسية (بما في ذلك البحوث القائمة على العمل البحثي نفسه) وبحوث السياسات العامة والمتمرسين. ذلك فضلاً عن التفكير في السبل الكفيلة باستقلالية منهجياتنا البحثية عن منهجيات الانتداب وتوطين إنتاج المعرفة لدينا لتحقيق نتائج أكثر واقعية. ويسمح ذلك أيضاً بتوسيع نطاق المناقشة بشأن الحماية الاجتماعية إلى ما يتجاوز دوائر الخبراء، وبالجمع بين هؤلاء الخبراء والمتمرسين والفئات المهمشة/المستهدفة نفسها، مما يَعِد بإحداث تأثير أقوى.

- لسنا بحاجة إلى إعادة تعريف الهشاشة الاجتماعية فحسب، بل إلى التفكير أيضاً في طرق جديدة لقياسها ومؤشرات قياس كمية جديدة تخاطب كل من صانعي السياسات والفئات المستضعفة على حد سواء.

- يتعين علينا أن نعي التحديات العديدة التي تنبع من المجتمعات الهشة نفسها، مثل الوصم الاجتماعي الذي تتعرض له تلك الفئات، واستغلالها المعتاد، مما أدى إلى انعدام الثقة من جانبها تجاه الباحثين والمتمرسين الذين يحاولون مساعدتها، وإقصاء هذه الفئات لأنفسها من مختلف عمليات إنتاج المعرفة وصنع السياسات العامة، وما إلى ذلك.

- يتعين علينا دراسة أفضل الطرق للجمع بين البحث العلمي (الضروري لمعالجة القضايا الهيكلية) وبحوث المتمرسين (ذات الأهمية الزمنية والآنية الكبيرة)، وربط هذا التحليل بوتيرة النشر (ما يتم نشره ومتى) وبطبيعة الكتاب والقراء (من يكتب ماذا، ومن يقرأ ماذا).

- يتعين علينا التفكير في السبل اللازمة لمعالجة النقص في البيانات (على المستويين الجزئي والكلي، وضعف التصنيف، وغياب مركزية البيانات، وعدم تخزين الأخيرة في قواعد بيانات منظمة، وعدم إمكانية الوصول إليها أو في الوقت المناسب).

- يتعين علينا التفكير في آليات الاستهداف البديلة ووضع شروط/معايير واضحة وموضوعية للتوزيع فيما يتصل بأنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة (من يحصل على المساعدات الاجتماعية، وما مقدارها، ومن يحصل على التأمين الاجتماعي، وما إلى ذلك).

المبدأ الثالث عشر

ندرك ضرورة تنفيذ أجندتنا بما يتماشى مع الأولويات الوطنية، ومع مراعاة خصوصيات كل سياق، والأزمات، والتحقيق التدريجي للأهداف، والقدرات والموارد المختلفة.

الإمضاءات

الأسماء مدرجة بحسب الترتيب الأبجدي

المنظمات

الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوّقين حركياً
البوصلة - تونس
إنكفاضة - تونس
إنماء - السودان
تحالف آراب واتش
جمعية أصدقاء المعوقين - لبنان
درج ميديا - لبنان
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
الفضاء الجمعوي - المغرب
مبادرة الإصلاح العربي
المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
مبادرة سياسات الغد - لبنان
مجلس شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "فورمينا"
مخبر السياسات الديمقراطية الاجتماعية - تونس
مدى مصر
المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي - اليمن
المركز السوري لبحوث السياسات
مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث والأعمال
مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية – الأردن
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركية في بيروت
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت
منتدى البدائل العربي للدراسات
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
المنتدى العربي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
منظمة العفو الدولية
منظمة أوكسفام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
منظمة تموز للتنمية الاجتماعية - العراق
منظمة نداء للتنمية – السودان
منظمة هيومن رايتس ووتش

الأفراد

إحسان بابكر يوسف جميل، مديرة برنامج في منظمة نداء للتنمية - السودان

أحمد إدريس إسماعيل حامد، باحث سوداني في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في معهد الدوحة للدراسات العليا

أحمد بلال القطي، زميل باحث في المجلس العربي للعلوم الاجتماعية

أحمد علي الأحصب، باحث ومحاضر يمني

أحمد علي، باحث في مركز الدراسات الدولية في جامعة اوهايو

أديب نعمه، خبير إقليمي في التنمية والسياسات الاجتماعية ومحاربة الفقر

أسامة عبد الرحمن ابو بكر، باحث سياسي سوداني ومدير مركز ابحاث الحكم الراشد وبناء القدرات

إسحاق ديوان، خبير إقتصادي

إسلام أحمد، باحث مصري، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة

آمال قرامي، أستاذة وخبيرة تونسية في المساواة الجندرية

آمنة سماري، محامية وباحثة تونسية في حقوق الإنسان والجندر والعدالة الانتقالية

أمين بوزيان، خبير تونسي في العدالة الضريبية

أنس الحسناوي، خبير مغربي في قضايا فعالية التنمية

أودري بلوتا، باحثة تعمل على تونس

إيمان فتح الله، نائبة رئيس نقابة عمال الخياطة والتريكو في لبنان

أيوب المنزلي، باحث تونسي في العدالة الاجتماعية والاقتصادية، كولدج اوف يوروب

بشرى سامر يوسف، باحثة ومعيدة سورية

بشير عصمت، أستاذ جامعي فخري وخبير في الحماية الاجتماعية

بول البيرتي فينياز، باحث في حلّ النزاعات والسلام، ومسؤول الاتصالات والإعلام في المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط - يوروميسكو

بولس مقدسي، أستاذ في الاقتصاد في جامعة أوتاوا

تيمو لايين، محامي مختص في قضايا حقوق الإنسان وناشط حقوقي

جاد مزهر، باحث لبناني في السياسات العامة والتنمية

جوزيف باحوط، مدير مركز عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

جيف جاي، خبير إقليمي في الأمن الإنساني

حاتم بن رمضان، رئيس المنظمة المتوسطية للتنمية المستدامة وحقوق الإنسان

حسين عبد الفتاح محمد قاسم، عضو في جمعية الأمم المتحدة في مصر

خالد صلاح حنفي محمود قطب، خبير مصري في التعليم والسوسيولوجيا

خولة كنزاري، خبيرة تونسية في الإدماج الاجتماعي والرعاية الصحية وإدارة المياه

دانة حلاوي، صحفية ومراسلة لبنانية

ديريجي أليماييهو، المنسق التنفيذي للتحالف العالمي للعدالة الضريبية

رنا جواد، شريكة مؤسسة ومنظمة لشبكة السياسة الاجتماعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في جامعة باث

روان أبو جوليا، مستشارة في النوع الاجتماعي لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

رؤيا حسن، ناشطة وباحثة سودانية

رياض يوسف الصبح، خبير أردني في العدالة الاجتماعية والاقتصادية

زكريا أحمد ديريا، باحث وناشط صومالي

سالم محمد إلياس، باحث مغربي

سعيد عيسى، خبير في الحوار الإجتماعي والحماية الاجتماعية في المنطقة العربية

سلمى حسين، صحفية مصرية وباحثة رئيسية في العدالة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية

سناء بنبلي، أستاذة في علم الاجتماع في جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء - المغرب

سنيه محمود عبد المجيد الفقى، خبيرة إقتصادية مصرية

شيرين طلعت، المديرة المؤسسة لحركة مينا-فيم للعدالة الاقتصادية والتنموية والبيئية

طالب سعد، خبير لبناني في شؤون التنمية الاقتصادية-الاجتماعية وأستاذ جامعي

عبد الرفيع زعنون، خبير وباحث مغربي

عبد الله امزالي، باحث مغربي في قضايا المجتمع المدني

عبد الهادي الحلحولي، أستاذ مشارك في علم الاجتماع في جامعة السلطان المولى سليمان – المغرب

عزة الحاج سليمان، خبيرة وأستاذة جامعية لبنانية في علم اجتماع القانون

عزّة مصطفي، باحثة وناشطة سودانية

علا الصيداني، خبيرة لبنانية في التنمية الاقتصادية والسياسات العامة

علي مراد، خبير لبناني في القانون العام والأوروبي/ الدولي

عماد سلامة، أستاذ مشارك في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية الأميركية

عمر طالب، محامي استئناف وباحث قانوني لبناني

غنى بو شقرة، مناصرة لحقوق الإنسان ومسؤولة إعلام وتواصل إقليمية في منظمة آمنستي إنترناشونال

فاتح بولوساخ، باحث وناشط جزائري

فؤاد محمد فؤاد، أستاذ مشارك في ممارسات الصحة العامة في الجامعة الأميركية في بيروت

لما الحاج، مدرّسة وباحثة لبنانية في السوسيو-أنتروبولوجيا

لمياء المبيّض، رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

مجدي عبدالحميد بلال، سياسي مصري ومدافع عن حقوق الإنسان

محمد أحمد محمود عواد، خبير قانوني ومدير مشارك في منظمة الإنسان والمدينة للأبحاث الإنسانية والاجتماعية

محمد بني عامر، خبير في الحماية الاجتماعية، وأخصائي فني في الحماية الاجتماعية في الاتحاد العربي للنقابات

محمد جاد، صحافي وباحث مصري

محمود خليل شقير، طبيب لبناني وأستاذ مساعد في الطب في الجامعة الأميركية في بيروت وخبير في الصحة العامة

مدني عباس مدني، خبير في الاقتصاد السياسي وناشط سوداني

مروة يوسف محمد، باحثة ومحاضرة مصرية

مضر قسيس، مدير معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت - فلسطين

مها ياسين، زميلة باحثة في معهد كلينغنديل

نادر البنّي، وزير ري سوري أسبق ومستشار سابق لبرنامج الأجندة الوطنية من أجل مستقبل سورية في الإسكوا

نادر صلاح أيوب، ناشط وكاتب مصري

نديم شحادة، اقتصادي وخبير في تاريخ الفكر الاقتصادي وتاريخ لبنان

نور الدين دبوسي، باحث تونسي

الهادي عبده بوح، باحث موريتاني

هند العرياني، ناشطة وصحفية يمنية

هويدا عدلي رومان، أستاذة في العلوم السياسية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية

وائل جمال، صحفي وخبير مصري في العدالة الاجتماعية والاقتصادية

ياسمين سليم، مراسلة مصرية تغطي الاقتصاد والحكومة

حول ملتقى المنطقة العربية للحماية الاجتماعية

نحـن مسـاحة يتبادل مـن خلالهـا الباحثـون والناشـطون والممارسـون المهتمون باستكشـاف وطـرح نظـم حمايـة اجتماعيـة أفضـل في المنطقـة العربيـة والمنـاصرة مـن أجلهـا أفكارهـم ومبادراتهـم الداعيـة للتعـاون والـشراكات. نتطلّـع إلى منطقـة عربيـة يتمتـع فيهـا جميـع النـاس، بغـض النظـر عـن هوياتهـم، بالحمايـة الاجتماعيـة التي تضمـن وصولهم إلى السـلع والخدمـات الأساسـية اللازمـة لتحقيـق رفاههـم ومسـتوى لائـق لمعيشـتهم، إذ نـرى في ذلك شرطا رئيسـياً للسـماح بازدهارهم وتفعيـل انتاجيتهم كأعضاء فاعلـين في المجتمع. نهدف إلى دعـم تطويـر أنظمة حمايـة اجتماعية عادلة ومسـتدامة في المنطقة العربية مـن خلال: تنفيذ وتشـجيع وتسـهيل إنتـاج وتحليل ونشر معرفة متعـددة التخصصات/الأدبيـات حول الحماية الاجتماعيـة؛ تسـهيل التبادل والحـوار بين الجهات الفاعلة المتعددة وزيـادة الوعي حول القضية المطروحـة عنـد الجمهور العام على نطاق أوسـع؛ ودعم والانضمـام إلى العمل المدني الجماعي الـذي يدفـع بجهـود التأييـد والمناصرة مع أصحـاب المصلحـة الآخرين وصنـاع القرار.